

لو كانوا أطفالنا كراتين (قوطة) لعدّتهم

فعلاً، لو كانوا أطفالنا كراتين (قوطة) لعدّهم التاجر، الذي يسمى مجازاً بمالك المدرسة، عند التحميل والتنزيل، بل ولقّام بتفقد الطماطم نفسها إن كانت تضررت من المطبات أو الحرارة، أما الإنسان فلا قيمة له عند هؤلاء التجار، رغم ما يتقاضونه من مبالغ مالية عن كل (رأس) كما يسمونهم، ورغم ما تدفعه لهم الدولة من معونات سنوية، ولو كانت له قيمة لما تحرك الباص من مكانه إلا بوجود موظف مراقب ومرافق للطلاب بهذا الاسم وهذه الوظيفة، يجلس معهم ويتقدمهم ويعدّهم فرداً فرداً وفق كشف في يده صعوداً وهبوطاً، ويرفع فوراً بمن لم يحضر لإدارة المدرسة التي تقوم هي الأخرى بالاتصال والتأكد من الأسرة، وليس الاكتفاء بإرسال رسالة لجوال أب قد يكون نائماً أو أن جواله مغلق أو مقطوع من الأساس.

أن تتكرر الحادثة بنفس السيناريو، ويفقد طفل حياته داخل باص مدرسة أهلية، فهذا يعني أن هناك قصوراً، أو خللاً في تنظيمات وزارتي التعليم والعمل ذات العلاقة بالمدارس الأهلية، أو أنه لا وجود لعقوبات رادعة من الأساس. وهنا يجب أن أسأل أيضاً، هل لوزارة المواصلات علاقة فيما يتعلق بتنظيمات وتصاريح النقل المدرسي بشكل خاص؟! وهل للمرور وللدفاع المدني علاقة بذلك؟!

ما هذه السيارات المظلمة؟! ماذا يحدث فيها؟! ما مواصفاتها؟! وما نوع المواد التي تصنع منها كبائنها ومقاعدتها ونوع الستائر وكل شيء؟!، ولماذا تكون خانقة

هكذا وبسرعة؟! ما حجم تلك السيارات؟! ما اتساعها؟! ما وسائل السلامة فيها؟! ما نوع السائقين؟! كم أعمارهم؟! ما نوع تعليمهم؟! هل ينتمون لمؤسسات أم هم أفراد أم أن المسألة (هجّانة)؟!

لماذا لا نكون كبقية الأمم التي تتعامل مع الطفولة بحساسية عالية جداً جداً لدرجة تقارب التقديس، وتحرص على سلامتهم الجسدية والنفسية في كل مكان وبجميع الاتجاهات ومن جميع الأشخاص حتى لو كانوا آباءهم أو كانت أمهاتهم، وتوقع أشد العقوبات التي تصل لملايين الدولارات والسجن لعشرات السنين بمجرد مسّ براءة الطفولة بأمر نراه هنا من العاديات.

قلبي ينفطر كلما استشعرت حزن أب ذلك الطفل، فما بالكم بحزن أمّه، وإنني أنادي بأعلى الصوت وزير التعليم ووزير الخدمة المدنية وكل وزير ذا علاقة، أن يهبوا فوراً لاستحداث وظيفة بمسمى مراقب نقل طلاب ومراقبة نقل طالبات على المستوى الحكومي، وإجبار المدارس الأهلية على توظيف مثلهم، وإيقاف السماح بنقل الطلاب والطالبات من قبل أفراد أو مؤسسات غير مؤهلة، وإيقاف التصريح لغير الباصات الكبيرة بالنقل.

كما أنادي القضاء الشرعي والإداري إلى مراجعة عقوبات الإهمال في جميع مناحي الحياة ذات العلاقة بالطفولة خصوصاً، وتغليظها مرّات ومرّات ومرّات، فكم تأذى أطفالنا من المهملين في كل مكان، وهاهو الإهمال يصل إلى الموت، والمقابل دية مقدارها ثلاثمائة ألف ريال فقط، وهي لا تساوي قيمة ذيل ناقة من مزايا الإبل، ولا تعادل قيمة (تمشية) لأوروبا يقوم بها التاجر صاحب المدرسة. أرجوكم أحموا الطفولة، أحموا النفس البشرية، ولا تكن حيواناتنا أغلى من أطفالنا.